

" فتح أبواب المشاركة أمام المرأة الفلسطينية الشابة داخل الأحزاب السياسية "

الضيوف (مع حفظ الألقاب): وليد العوض، اكتمال حمد، أحمد الغلبان، أمال حمد.

طاقم مفتاح: شادية الغول.

مقدمة

يعتبر موضوع مشاركة الشباب والمرأة في مراكز صنع القرار من الموضوعات الهامة التي تلقى حديثاً واسعاً في ظل حالة التهميش التي يعانون منها، سواء فيما يتعلق بالمشاركة الفاعلة سياسياً، وطنياً، وحزبياً، الأمر الذي يتطلب تغيير الصورة النمطية لصالح تعزيز مشاركة القيادات النسوية كفاعل أساسي في كل الهيئات التي يتواجدن فيها، ومن هذه الفرضية عقدت مفتاح هذا اللقاء مع قيادات حزبية وبحضور قيادات نسوية تطالب جاهدة لإزالة أو تخفيف حدة العقبات التي تواجه طريقهن ووصولهن لمراكز صناعة القرار، من خلال إقرار جملة من التوجهات العملية التي يمكن لها أن تفعل مستقبلاً وصولهن لمراكز صناعة القرار بداخل الأحزاب التي تنتمي إليها النساء.

الإطار العام

لما كانت المرأة والشباب يمثلان الشريحة الأكبر من بين شرائح المجتمع الفلسطيني، فقد بات من الضروري إفساح المجال أمامهم لكي يتبوعوا مكانهم على سلم اتخاذ القرار وفي كل المحطات، نظراً لأنه من غير المنطق أن يستبعد المجتمع نقاط وعناصر قوته من المشهد لاسيما عند الحديث عن العدالة والتنمية، ولهذا فإنه أن الأوان لتغيير النهج القائم والمتبع لجهة تقدير المرأة والشباب، وتعزيز حضورهم الفاعل سواء على صعيد الفصيل أو المؤسسة أو الحكومة، من باب تحريك الماء الراكد، وضخ الدماء الجديدة في شريان المشهد الفلسطيني المتصلب، وصولاً للمشاركة الفاعلة والحقيقية.

النقاش

تاريخياً لقد كان للمرأة الفلسطينية دور طليعي إلى جانب الرجل في كل محطات النضال الوطني، وحالياً، فإننا نعتقد بأنها قطعت شوطاً كبيراً في المشاركة على الساحة الفلسطينية وفي كل الميادين، فهي موجودة في كل دوائر صناعة القرار بمؤسساتنا الفلسطينية، وأن هذا الأمر أولاً وأخيراً يحسب لصالح القيادة الفلسطينية التي تؤمن كل الإيمان بأهمية ودور مشاركة المرأة والشباب على الصعد كافة، وهو ما يتضح من القفزات الإيجابية التي قفزتها المرأة الفلسطينية قياساً بمدى مشاركة المرأة العربية سياسياً في مجتمعاتها، ولكن بالتأكيد هذا الدور ما زال منقوصاً ولا يرقى لدرجة تطلعاتنا وتطلعات المرأة والشباب ذاتهم، ونحن نتطلع لمشاركة نسوية أكبر وأكثر فاعلية مستقبلاً وبما يتناسب مع حجم شريحتهم في المجتمع، وعليه فإننا وعلى هذا الصعيد قد اتخذنا خطوات عملية مهمة داخل الفصائل مفادها رفع نسبة تمثيل ومشاركة النساء في كل الهيئات القيادية

وفي كل الاستحقاقات القادمة سواء على الصعيد الفصائلي أو على الصعيد الوطني من خلال فرض نسبة تمثل الحد الأدنى لمشاركتهن، وعلى أمل بزيادتها مستقبلاً من خلال اعتماد قانون ملزم للجميع، وهو ما يتطلب نضالاً مستمراً من المرأة ذاتها بأن تتمسك بحقها وأن توعي نفسها، وأن تخرج من دائرة التهميش الذاتي لدورها وصولاً لمشاركة أكبر في كل المحطات القيادية.

الآليات العملية التنفيذية لدى الأحزاب

ما زالت الرؤية ضبابية والمشهد هلامي وسط كل هذه المتغيرات على الساحة الفلسطينية والعربية، فالفصائل الفلسطينية لم تغير كثيراً في أدواتها ولم تعدل في برامجها بما يواكب متطلبات المرحلة الحالية والتحديات التي تعاني منها قضيتنا ومجتمعنا، وبما ينسجم مع تطلعات واحتياجات القيادات النسوية والشابة الأمر الذي زاد من حدة إقصاءهم وحصر العمل السياسي في يد الكبار، رغم أن القيادات النسوية والشابة كانت حاضرة في كل مراحل النضال التاريخي المختلفة وما زالت، لذا فإن المطلوب أنياً إعادة الانفتاح على المرأة والشباب، وتغيير النظرة السائدة بنظرة أخرى قائمة على الحقوق والاحترام، هذا إن أردنا الخروج من واقعنا الغابر إلى المستقبل المشرق بأمان، من خلال التعامل الجاد مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع، ومواجهة الممارسات المارقة والأصولية المتنامية، وصولاً لإستراتيجية تعزيزية للأدوار وبإطلالة متبصرة للأحداث من شأنها معالجة حالة الترهل والتشطي وضخ دماء جديدة في عروق الحالة الفلسطينية برمتها.

التوصيات

- 1- مطالبة مؤسسات المجتمع المدني بأخذ دور أكبر في عملية تثقيف المرأة ورفع وعيها بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية، كونها تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع، ولا يستقيم الأمر استبعادها من المشهد .
- 2- المرأة الفلسطينية مقصرة بحق ذاتها، وهي من تغيب نفسها دونما مبرر (التراجع الذاتي)، لهذا فعليها أن تتحلى بنفس أطول لاسيما عند الحديث عن المشاركة الفاعلة .
- 3- ضرورة إقرار نظام قانوني أو قانون يشجع مشاركة النساء الفاعلة في الحياة السياسية سواء على الصعيد الوطني أو الفصائلي، ويجبر كل الهيئات بإشراك المرأة بنسبة تلاءم شريحتها في المجتمع .
- 4- العمل على تغيير الحاضنة الثقافية والمجتمعية التي تحد من مشاركة المرأة والشباب الفاعلة، من خلال تصميم برامج مخصصة لهذا الغرض.
- 5- استعادة الحياة الديمقراطية وإنهاء عملي للانقسام وتجديد العقد الاجتماعي ما بين المواطنين ومؤسسات القيادة من خلال انتخابات فورية ديمقراطية تشارك فيها النساء بقوة.
- 6- الفصائل السياسية مطالبة عملياً بإفصاح المجال أكثر للنساء وإزالة العوائق والعقبات من أمام التي تحول دون وصولها، إضافة إلى إتباعها نهج شفاف وواضح في الاختيار بعيداً عن التبعية والمحسوبية والواسطة والتصنيفات .
- 7- ضرورة تأسيس حالة جديدة من العلاقات القائمة على الاحترام والتقدير للكوادر والكفاءات لاسيما النسوية منها، بدلاً من سياسات المجاملة والوصاية والسلطة الأبوية التي تصب في خانة تهميش النساء والانتقاص من مشاركتهم كفاعلات .